

Distr.: General
2 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية

عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجبل الأسود لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيطكم علما بأن حكومة الجبل الأسود قدمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٢ في إطار البند ١١١ (د) من القائمة الأولية (A/67/50)، المعنون "انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان".

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، أتشرف أن أحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تقدمت بها حكومة الجبل الأسود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ميلوراد شيبانوفيتش

السفير

* A/67/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190712 180712 12-40287 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للجيل الأسود لدى الأمم المتحدة
مذكرة بشأن ترشيح الجبل الأسود لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم
المتحدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

يلتزم الجبل الأسود، باعتبارها مجتمعاً متعدد الثقافات والأعراق والأديان، التزاماً قوياً
بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
بما في ذلك الحق في التنمية، مع التأكيد في الوقت نفسه على استعدادها للمشاركة في وضع
أرفع المعايير القانونية لحماية حقوق الإنسان على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

وإدراكاً منه للأهمية المولدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، قام الجبل الأسود بنشاط،
منذ البداية، بدعم عملية إنشاء مجلس حقوق الإنسان وبناء مؤسساته، وشارك في عملية
استعراضه في عام ٢٠١١. ورحب الجبل الأسود بإنشاء آلية للاستعراض الدوري الشامل
ويعتقد اعتقاداً راسخاً أن اعتماد هذه الآلية من شأنه أن يوفر طريقة لتقييم حالة حقوق
الإنسان في كل دولة عضو في الأمم المتحدة بصورة شفافة وموضوعية.

ووجهت حكومة الجبل الأسود دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق
الإنسان لزيارة الجبل الأسود ومؤسساته.

على الصعيد الدولي

يسهم الجبل الأسود منذ أن استعاد استقلاله في عام ٢٠٠٦ بدوراً نشطاً في الساحة
الدولية، سعياً منه لإرساء حقوق الإنسان للجميع وبصورة لا تتجزأ.

والجبل الأسود دولة طرف في معاهدات دولية رئيسية تعني بحماية وتعزيز حقوق
الإنسان، منها (على سبيل المثال لا الحصر) ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (بما في ذلك بروتوكولاه الاختياريان
بشأن الشكاوى الفردية وإلغاء عقوبة الإعدام)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بما في ذلك
بروتوكوله الاختياري)
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية
أو المهينة (بما في ذلك بروتوكولها الاختياري)
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (عما في ذلك بروتوكولها الاختياري)
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
- اتفاقية حقوق الطفل
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في التفاعات المسلحة
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (عما في ذلك بروتوكولها الاختياري)
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها
- الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية
- اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، واتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة في البحار، واتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وبروتوكولها الإضافيان
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- ووقع الجبل الأسود على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات.
- وأعلن الجبل الأسود قبوله بالخضوع لجميع إجراءات تقديم البلاغات بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي صدق عليها، ولم يبد أي تحفظات على أي من تلك المعاهدات.
- والجبل الأسود طرف أيضا في ٦٩ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية.

والجبل الأسود، باعتباره طرفاً في الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي أدمجت في القانون الوطني عقب التصديق عليها، يقدم تقارير دورية إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة وينفذ التوصيات والملاحظات الختامية التي تقدمها تلك الهيئات بعد فحص تقاريرها. وبغية زيادة كفاءة نظام هيئات المعاهدات، يلتزم الجبل الأسود بالمساهمة في عملية تعزيزه. واجتاز الجبل الأسود بنجاح الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ خلال دورة الإبلاغ الأولى للمجلس. وكان الجبل الأسود من بين البلدان التي أيدت قرار الجمعية العامة بشأن إلغاء عقوبة الإعدام ومن المشاركين في تقديم مشروع ذلك القرار (القرار ١٤٩/٦٢).

وإضافة إلى ذلك، يتعاون الجبل الأسود بنشاط على الصعيد الإقليمي مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحريات الأساسية، وكذلك في مجال تعزيز سيادة القانون وتعزيز إرساء الديمقراطية في المجتمع. ووقع الجبل الأسود على عدد من معاهدات مجلس أوروبا أو صدّق عليها، على النحو التالي:

- اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (بما في ذلك البروتوكولات ١-٨ والبروتوكولات ١١-١٤)
- الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية
- الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات
- الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بما في ذلك البروتوكولات ١ و ٢)
- الاتفاقية المتعلقة بحقوق الإنسان والطب البيولوجي: اتفاقية حماية حقوق الإنسان وكرامة الكائن البشري فيما يتعلق بالتطبيقات البيولوجية والطبية (بما في ذلك بروتوكولاتها الإضافية)
- اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر

ونظراً لأن الجبل الأسود طرف في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، فإنه لا يكتفي بإظهار تأييده الواضح لأهداف تلك المعاهدات، لكنه يشارك بنشاط في وضع وتنفيذ معايير جديدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وباعتبار الجبل الأسود دولة طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين (١٩٥٤) والاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية (١٩٦٠)، فهو يشارك بقوة في حل مسألة

التشريد وكفالة إيجاد حلول دائمة على الصعيد الإقليمي للاجئين والمشردين داخليا الذين فروا من النزاع في يوغوسلافيا السابقة في أوائل التسعينات.

على الصعيد الوطني

تمثل حقوق الإنسان أولوية قصوى في بنود أعمال السياسات المحلية للحكومة.

فبعد الاستقلال، واستنادا إلى الأساس القائم بالفعل، جدد الجبل الأسود نظامه الخاص بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وذلك من خلال تحسين الإطار القانوني، وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتوعية المجتمع بأسره بشأن هذه المسألة. ونفذ البلد إصلاحات تشريعية شاملة من أجل الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة.

ويوفر دستور الجبل الأسود أساسا قانونيا لتعزيز حقوق الإنسان وحياته الأساسية وحمايتها وتقويتها والنهوض بها، مما في ذلك التزام الحكومة بالحفاظ على المعايير الدولية واحترامها. ويشير نحو نصف مواد الدستور (٦٨ من ١٥٨ مادة) إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما يؤكد أهميتها من الناحية المعيارية.

ويجري باستمرار إدخال تحسينات وتعديلات على الإطار القانوني في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات حتى يتوافق وأرفع المعايير الدولية. والقوانين الأساسية في الوقت الراهن هي قانون حقوق وحريات الأقليات، وقانون الطفل والرعاية الاجتماعية، وقانون مكافحة التمييز، وقانون بشأن مكتب حماية حقوق الإنسان والحريات (أمين المظالم)، وقانون الرعاية الصحية، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون العمل، وقانون وسائل الإعلام، وقانون المنظمات غير الحكومية، وقانون الإذاعة، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية وغير ذلك من القوانين. وينبغي التشديد أيضا على أن القانون الجنائي للجبل الأسود يتضمن أحكاما بشأن تجريم نشر الأفكار التي تقوم على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، والتحريض على التمييز العنصري وأعمال العنف التي ترتكب بدوافع عنصرية.

وتضم حكومة الجبل الأسود هيئات متخصصة لها دورها في مواصلة دعم حقوق الإنسان والنهوض بها، تتمثل أساسا في وزارة العدل وحقوق الإنسان. وإلى جانب ما تقوم به هذه الوزارة من تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، فإنها تتحمل بوجه خاص المسؤولية عن توفير القدرات البشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ أنشطة المشاريع في مجال حماية وتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

وفي عام ٢٠١١، أصبح الجبل الأسود البلد المستفيد الأول من مشروع مجلس أوروبا المتعلق بالمثلثيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية من أجل القضاء على التمييز القائم على الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية.

ونتيجة لإقامة تعاون مؤسسي بين الحكومة وممثلي المجتمع المدني الملتزمين بحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في الجبل الأسود، قامت الحكومة بتشكيل الأفرقة التالية: (أ) فريق عمل لإعداد الوثيقة البرنامجية لمكافحة رهاب المثلية الجنسية وخطة عمل البرنامج؛ (ب) الفريق العامل للخبراء لإعداد تحليل بشأن التشريعات من منظور حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية؛ (ج) الفريق العامل للخبراء لإعداد تحليل بشأن حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في الكتب المقررة في النظام التعليمي للجبل الأسود. وسيبدأ تنفيذ مشروع يركز على النقاش المطروح على مستوى الجمهور/الخبراء بشأن التحليل المقارن للاعتراف القانوني بالعلاقات/الزواج في إطار الجنس الواحد في أوروبا، بغية تحديد مستوى وطريقة المضي قدما في مواءمة أحكام القانون الوطني وقيم المساواة والكرامة وعدم التمييز، المنصوص عليها في الدستور، مع المعايير الدولية ذات الصلة في هذا المجال.

واعتمدت وزارة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات دليل القواعد المتعلقة بمحتويات وطريقة حفظ السجلات في قضايا التمييز المبلغ عنها، بما يضمن وجود سجلات دقيقة ويوفر المعلومات لمكتب حماية حقوق الإنسان والحريات (أمين المظالم). وتدرج تلك المعلومات في التقرير الخاص عن التمييز الذي يقدمه المكتب إلى برلمان الجبل الأسود.

وفي آب/أغسطس ٢٠١١، تم تعزيز ديوان رئيس الوزراء بتعيين مستشار لحقوق الإنسان ومكافحة التمييز.

وقد أنشئ مكتب حماية حقوق الإنسان والحريات في الجبل الأسود (أمين المظالم) باعتباره مؤسسة مستقلة مسؤولة عما يلي:

(أ) حماية حقوق الإنسان والحريات التي يكفلها الدستور والقوانين الأخرى والاتفاقات الدولية المصدق عليها بشأن حقوق الإنسان ولوائح القانون الدولي المقبولة عموماً، في حال انتهاك تلك الحقوق والحريات نتيجة لعمل أو إجراء أو تقاعس عن عمل من قبل أجهزة الدولة والحكومة المحلية والخدمات العامة والسلطات العامة الأخرى؛

(ب) التعامل مع القضايا العامة في مجال حماية وتحسين حقوق الإنسان والحريات، وكذلك تنفيذ المشاريع مع المنظمات الأخرى العاملة في ذلك المجال؛

(ج) التعامل مع الشكاوى المتعلقة بتعليق سير الدعاوى والتصرف بشأنها، وأيضا مع الإساءة الواضحة لاستخدام عملية الصلاحيات والازدراء غير المباشر، وذلك فقط في حالة تعمد تعطيل سير الدعاوى؛

(د) الاضطلاع بمبادرات لإدخال تغييرات وتعديلات على بعض اللوائح، لا سيما لضمان اتساقها مع المعايير المتعارف عليها دوليا في مجال حقوق الإنسان والحريات؛

(هـ) تقديم آراء بشأن مشاريع القوانين، واللوائح الأخرى، والقوانين العامة متى كانت ضرورية لحماية وتحسين حقوق الإنسان والحريات؛

(و) رفع الدعاوى أمام محكمة الجبل الأسود الدستورية لتقييم مدى دستورية وشرعية اللوائح والقوانين العامة المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات؛

(ز) تقديم آراء عن حماية وتحسين حقوق الإنسان والحريات، وعن الهيئات التي تبت في تلك الحقوق عندما يطلب منها ذلك، بغض النظر عن نوع أو مستوى الإجراء القانوني غير المفصول فيه أمام تلك الهيئة؛

(ح) تحسين تعاون المكتب مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال رصد حالة حقوق الإنسان.

ويضم برلمان الجبل الأسود أيضا كلا من لجنة حقوق الإنسان والحريات ولجنة المساواة بين الجنسين بوصفهما هيئتين عاملتين دائمتين، وكلاهما مسؤولتان عن فحص ودراسة مشاريع القوانين والإجراءات القانونية الأخرى التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق مواطني الجبل الأسود. وأحد الشروط الأساسية لإشراك أي جهة اجتماعية فاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية في الجبل الأسود أن تخلو ممارساتها من أي تمييز على أساس النوع والميل الجنسي، وذلك حتى تتحرك السياسة الرسمية للحكومة في نفس الاتجاه. وتتبع إدارة المساواة بين الجنسين وزارة العدل وحقوق الإنسان وتتمثل رسالتها في تهيئة بيئة ملائمة لتعميم السياسات والقوانين التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وطرحها وتنفيذها وتعزيزها، وكذلك بناء شراكة وعلاقات مع المجتمع الدولي والاحترام الكامل للمعايير الدولية التي تسهم في تحقيق المساواة في الحقوق والفرص والمسؤوليات بين المرأة والرجل في المجتمع.

وتشكل حماية الطفل إحدى الأولويات الرئيسية لحكومة الجبل الأسود. وفي إطار مواصلة العمل لزيادة تحسين الجهود الرامية إلى تطوير النظام والقدرات الوطنية ومؤسسات الدولة والمؤسسات المحلية لإرساء حقوق جميع الأطفال، قامت الحكومة بإنشاء مجلس حقوق الطفل ضمن وزارة العمل والرعاية الاجتماعية. وحتى يتحقق هدف بناء مجتمع شامل

للجميع في الجبل الأسود أُطلقت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة حملة تحمل عنوان "إنها مسألة قدرات" لغرض تعزيز برنامج للتعليم الشامل للجميع وتحسين حالة الأطفال ذوي الإعاقة من خلال التوعية بضرورة احترام حقوق الأطفال ذوي الإعاقة على أساس التساوي مع الأطفال الآخرين، في سياق تعزيز عملية مساءلة الأفراد والحكومات والمجتمعات المحلية. وطرحت في إطار هذه الحملة اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للمرة الأولى في منطقة البلقان بطريقة بريبل للمكفوفين وباللغة المسموعة وبلغة الإشارة.

ولتوعية المجتمع بأهمية منع جميع أشكال التمييز والإبلاغ عنها والمعاقبة عليها، أنشأت حكومة الجبل الأسود مجلس مكافحة التمييز. وتعزز أهداف هذا المجلس تعاون الحكومة مع المجتمع المدني من أجل التطوير الكامل للممارسات المناهضة للتمييز وبناء مجتمع تتوفر فيه الحماية لجميع حقوق الإنسان.

ويؤكد الجبل الأسود بقوة أهمية تشجيع وتطوير الحوار بين الثقافات والتعاون بين مختلف المجتمعات العرقية والدينية والثقافية ليس فقط داخل حدوده الخاصة، بل وعلى الصعيد العالمي أيضا. وفي هذا الصدد، قررت حكومة الجبل الأسود إنشاء مجلس لجميع الأقليات في الجبل الأسود، ومركزا للحفاظ على ثقافة الأقليات وتطويرها، و"مؤسسة الأقليات" التي تتلقى التمويل من ميزانية الدولة لتنفيذ برامج تشجع الاختلافات والتسامح بغرض الحفاظ على الهوية الوطنية والعرقية والثقافية واللغوية والدينية لجماعتهما الوطنية والعرقية وحمايتها، وكذلك ممارسة حقوقها الكاملة على النحو المنصوص عليه في الدستور.

واعتمدت حكومة الجبل الأسود العديد من الوثائق الاستراتيجية وخطط العمل لتنفيذها، من أجل توفير الحماية والاحترام لحقوق الإنسان، ومن أهمها ما يلي: استراتيجية السياسة المتعلقة بالأقليات (٢٠٠٨-٢٠١٢)؛ واستراتيجية تحسين حالة سكان الروما والأشكاليا ومصريي البلقان في الجبل الأسود (٢٠٠٨-٢٠١٢)؛ وخطة العمل الوطنية بشأن "عقد إدراج سكان الروما ٢٠٠٥-٢٠١٥" في الجبل الأسود؛ وخطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين (٢٠٠٨-٢٠١٢)؛ واستراتيجية تطوير نظام الحماية الاجتماعية وحماية الأطفال في الجبل الأسود (٢٠٠٨-٢٠١٢)؛ واستراتيجية الإدماج للأشخاص ذوي الإعاقة في الجبل الأسود (٢٠٠٨-٢٠١٦)؛ واستراتيجية التعليم الشامل للجميع في الجبل الأسود (٢٠٠٧-٢٠١٢).

ويعزز الجبل الأسود دور المجتمع المدني في رسم السياسة والبرامج المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها ويدعم بشكل كامل إدراج صوت المجتمع المدني القوي والحر والمستقل في

الجهود الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا السياق، أنشئ مجلس التعاون بين حكومة الجبل الأسود والمنظمات غير الحكومية واعتمد قانون المنظمات غير الحكومية واعتمد إدراجه في القانون وفي رسم السياسات.

التعهدات والالتزامات الطوعية

تكرر حكومة الجبل الأسود التزامها التام بمبادئ مجلس حقوق الإنسان وأعماله، وبالتحديد أكبر، مبادئ الشمول والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار الدولي البناء والتعاون من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ودعماً للترشيح لعضوية مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٣-٢٠١٥)، يتعهد الجبل الأسود بالمساهمة النشطة في السعي العالمي لإرساء حقوق الإنسان عن طريق القيام بما يلي:

- (أ) التعاون الكامل مع مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة؛
- (ب) التعاون باستمرار مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأنشطتها ودعمها؛
- (ج) العمل مع الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية الأخرى على مواصلة تطوير مجلس حقوق الإنسان لضمان كفاءته وفعاليته؛
- (د) دعم التطوير المستمر لآلية الاستعراض الدوري الشامل لضمان فعاليتها؛
- (هـ) الإسهام بصورة كاملة ونشطة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، بما في ذلك تنفيذ قواعد حقوق الإنسان والرد بصورة كافية على ما تتعرض له من انتهاكات؛
- (و) العمل مع مجلس حقوق الإنسان لتحقيق الاستجابة السريعة للطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- (ز) إيجاد وسائل مبتكرة لتعزيز تنسيق حقوق الإنسان ودمجها في منظومة الأمم المتحدة بصورة فعالة؛
- (ح) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني؛

(ط) دعم وانتهاج التعاون الدولي والحوار الرامي إلى تحسين العديد من البرامج المتعلقة بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحماية الطفل، والديمقراطية، والحوكمة الجيدة، وسيادة القانون؛

(ي) دعم المبادرات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والدولي لمحاربة التعصب الديني أو العرقي أو القومي أو اللغوي وضمان توفير حماية كافية لجميع الأقليات، وكذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات؛

(ك) تأكيد وزيادة الالتزام بتنفيذ القوانين والسياسات لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف العائلي؛

(ل) تقديم تقارير دورية بانتظام إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والمشاركة في عروضها بوفود رفيعة المستوى وإشراك جميع هياكل مجتمع الجبل الأسود في مواصلة تنفيذ التوصيات والملاحظات الختامية التي تقدمها تلك الهيئات.